التقارير

مسارات متناقضة:
العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد ترامب

محمد عباس ناجي
رئيس تحرير مجلة "مختارات إيرانية"
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

دخلت العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية مرحلة جديدة بعد وصول إيران ومجموعة "٥+١" (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا) للاتفاق النووي في ١٤ يوليو ٢٠١٥، ورفع العقوبات الدولية المفروضة على إيران في ١٧ يناير ٢٠١٦. فخلال الفترة التي تلت إبرام تلك الصفقة، جرت مياه كثيرة في العلاقات بين الطرفين، بدت جلية في تصاعد تأثير الاتجاه الداعي إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع ما يسمى في إيران بـــ"شيطان بزرگ" أو "الشيطان الأكبر"، التي قطعت بعد قيام الثورة الإسلامية واقتحام السفارة الأمريكية في طهران.

ففي رؤية هذا الاتجاه، فإن الظروف التي فرضت قطع العلاقات في العقود الأخيرة لم تعد قائمة في المرحلة الحالية، لا سيما في ظل حرص إيران على إعادة الاندماج في المجتمع الدولي من جديد وإنهاء مرحلة العزلة والعقوبات، فضلا عن استمرار انعقاد اللقاءات العلنية بين مسئولي الدولتين التي لم تعد تركز فقط على الاتفاق النووي وإنما امتدت أيضا إلى الملفات الإقليمية "غير النووية" في مقدمتها الملف السوري، حيث شارك وزيرا الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والأمريكي (السابق) جون كيري في جولات عديدة من المباحثات حول الأزمة السورية، في فيينا ونيويورك وجنيف وغيرها.

لكن رغم ذلك، بدا واضحا أن ثمة قوى داخلية في طهران وواشنطن تقف حائلا دون انتقال العلاقات بين الطرفين من مربعها الأول الذي استمرت فيه منذ تصاعد حدة الأزمة بين الطرفين مع احتلال السفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩، بل وبدأت في

تبني سياسات واتخاذ إجراءات تهدف في المقام الأول إلى عرقلة استمرار الصفقة النووية ومنع امتداد تداعياتها إلى القضايا الأخرى الإقليمية التي تحظى باهتمام مشترك بين الطرفين، وذلك وفقا لحسابات ومصالح خاصة بكل طرف.

والمفارقة هنا، أن فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٨ نوفمبر ٢٠١٦، وتولي إدارته مهامها في ٢٠ يناير ٢٠١٧، دعم من قدرة تلك القوى على التأثير في المسارات المحتملة للعلاقات بين الطرفين، ليس في واشنطن فحسب، وإنما في طهران أيضا.

فقد كان واضحا من البداية أن ترامب، ومعظم إن لم يكن مجمل أعضاء إدارته الجمهورية مثل وزير الدفاع جيمس ماتيس والمندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي، يتبنون توجهات شديدة السلبية تجاه إيران، بداية من اعتبار الاتفاق النووي أسوأ صفقة في التاريخ، مرورا بتوجيه اتهامات لإيران بدعم الإرهاب وزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وانتهاء بالتركيز على انتهاكات حقوق الإنسان في إيران، وهو الملف الذي لم يكن يحظ باهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، رغم أنه ما زالت هناك عقوبات أمريكية مفروضة على إيران بسبب هذا الملف تحديدا.

لكن ذلك في مجمله لا ينفي في الوقت ذاته أن ثمة اعتبارات عديدة ربما تضع حدودا للصراع المحتمل بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، أهمها إصرار العديد من القوى الدولية على استمرار العمل بالاتفاق النووي ومعارضة أى توجه أمريكي محتمل لعرقلته، فضلا عن التداعيات التي يمكن أن يفرضها تحميل إدارة ترامب المسئولية عن حدوث ذلك، والتي ربما لا تكون هينة.

مساران رئيسيان

من هنا، ربما يمكن القول إن ثمة مسارين رئيسيين لاتجاهات العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خلال المرحلة القادمة وهما:

١. التصعيد والتوتر: وهو المسار الأكثر ترجيحا، خاصة أن هذا التصعيد ربما ينتقل من الملف النووي إلى الملفات الإقليمية الأخرى، وخاصة الملف السوري الذي بدأت الإدارة الأمريكية تدريجيا في ترتيب أولويات تعاملها مع تطوراته.

ومن دون شك، فإن ثمة متغيرات عديدة يمكن أن تعزز من احتمالات تحقق ذلك.

يتمثل أولها، في أن الرئيس ترامب وأركان إدارته بدأوا في توجيه إشارات بأن السياسة الأمريكية تجاه إيران سوف تختلف عن تلك التي كانت متبعة خلال عهد أوباما. فقد قال ترامب في ٣ فبراير ٢٠١٧: "إن إيران تلعب بالنار، ولا تقدر كم كان أوباما لطيفا معها، وأنا لست كذلك".

وينصرف ثانيها، إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة تعلن باستمرار أنها سوف تعمل على تقويض الدور الإقليمي الإيراني، لا سيما في دول الأزمات، وهو ما أكدت عليه المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة نيكي هايلي، في ٣ أبريل ٢٠١٧، عندما حددت الأولويات الأمريكية في الأزمة السورية بقولها: "يجب أن نبدأ من التعامل مع مشكلة داعش بحيث نعيد السلام إلى المنطقة وعلينا أن نقوم بذلك من خلال إخراج التأثير الإيراني وإزاحة الأسد من الطريق".

ويتعلق ثالثها، بإصرار واشنطن على رفع مستوى العقوبات المفروضة على إيران بسبب اتهامها بانتهاك الاتفاق النووي، خاصة فيما يتعلق بإجراء تجارب لإطلاق صواريخ باليستية، حيث فرضت، في ٢٤ مارس ٢٠١٧، عقوبات على ٣٠ كيانا بتهمة نقل تكنولوجيا حساسة لإيران من أجل برنامجها الصاروخي أو لانتهاك القيود على التصدير لإيران وكوريا الشمالية وسوريا، ومن أهمها :

((شركة بكين تشونغ كي الكهربائية المحدودة (الصين)، شركة داليان زنغوا ماوي يوكسيان غونغسي (الصين)، شركة نينغبو نيو سينشوري للاستيراد والتصدير (الصين) ، شركة شنتشن ياتيدا للتكنولوجيا الفائقة (الصين)، شركة سينوتك للكربون والجرافيت (الصين) شركة سكاي رايز للتكنولوجيا (الصين) ،شركة سينغ بيل للتجارة (كوريا الشمالية))

لكن اللافت هنا، أن كل هذه الإجراءات لم تدفع إيران إلى إجراء تغيير في سياستها، أو بمعنى أدق لم تفرض ضغوطا قوية على إيران للتفكير في خيار آخر غير التصعيد مع الإدارة الأمريكية والتراجع عن الأنشطة والخطوات التي تساعد في اتساع نطاق هذا التصعيد.

ويبدو أن ذلك هو ما دفع إيران إلى تبني إجراءات تصعيدية مقابلة. إذ أنها ما زالت تؤكد على أحقيتها في تطوير برنامجها الصاروخي، بصرف النظر عن الاتهامات الموجهة لها بانتهاك الاتفاق النووي، حيث ما زالت مصرة على أن صواريخها

الباليستية ليست مخصصة لحمل أسلحة نووية. كما أنها حرصت، في ٢٦ مارس ٢٠١٧، على فرض عقوبات مقابلة على ١٥ شركة أمريكية، بتهم عامة وفضفاضة على غرار "دعم إسرائيل والمساهمة في قمع الشعوب".

ورغم أن هذه العقوبات لن يكون لها تأثير بارز على الأرض، باعتبار أنه لا توجد تعاملات مصرفية أو مالية تذكر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حتى بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليها في يناير ٢٠١٧، إلا أنها في النهاية تمثل مؤشرا إلى أن إيران لن تتراجع، على الأقل خلال الفترة الحالية، عن سياستها وخطواتها الاستفزازية، مثل تعمد بعض القطع البحرية التابعة للحرس الثوري الاقتراب من القطع البحرية الأمريكية في مياه الخليج، على غرار ما حدث في ٢١ مارس ٢٠١٧.

وهنا، يبدو أن إيران تسعى إلى اختبار نوايا ترامب أو مدى قدرته على تنفيذ التهديدات التي أطلقها، حتى قبل فوزه بالانتخابات الرئاسية، حيث قال أنه سوف يأمر في حالة انتخابه رئيسا باستهداف أى زورق إيراني يقترب من السفن الأمريكية في الخليج، وهى إشارة أخرى يسعى ترامب من خلالها إلى تأكيد أن سياسته سوف تختلف عن سياسة أوباما، الذي لم يتبن موقفا صارما تجاه مثل تلك الخطوات الإيرانية، حتى عندما قامت القوات البحرية التابعة للحرس الثوري، في ١٤ يناير ٢٠١٦، باعتقال عشرة بحارة أمريكيين دخلوا المياه الإقليمية الإيرانية بطريق الخطأ، حيث تعمدت السلطات الإيرانية بث فيديو يصور البحارة وهم راكعين وأيديهم فوق رؤوسهم، قبل أن تفرج عنهم بعد ذلك، بشكل أثار انتقادات قوية ضد إدارة أوباما داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن دون شك، فإن اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي سوف تجرى في ١٩ مايو ٢٠١٧، يساعد في توسيع نطاق التوتر بين الطرفين. إذ يبدو أن بعض القوى السياسية الإيرانية، خاصة تيار المحافظين الأصوليين، فضلا عن عدد من المؤسسات النافذة مثل الحرس الثوري، تسعى إلى استغلال التصعيد الحالي من أجل إحراج الرئيس الحالي حسن روحاني وفرض ضغوط قوية عليه وإضعاف قدرته على الفوز في الانتخابات الرئاسية، رغم أنه ما زال الأوفر حظا حتى الآن في تجديد ولايته الرئاسية لفترة ثانية حتى عام ٢٠٢١.

وفي هذا السياق، تحاول تلك الأطراف استثمار التصعيد الحالي لتوجيه انتقادات

شديدة للسياسة التي تبنتها حكومة روحاني، والتي تقوم على إمكانية التعويل على التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق النووي، وإنهاء القطيعة التي استمرت منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن، كما أنها تحاول من خلال ذلك إضفاء وجاهة خاصة على الشكوك التي ما زال يبديها المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي إزاء النوايا الأمريكية تجاه إيران، بشكل يمكن أن يعرقل الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل استثمار الوصول للاتفاق النووي في توسيع قاعدتها الشعبية ودعم فرص روحاني في الانتخابات.

واللافت هنا، أن الرئيس حسن روحاني يبدو حريصا بدوره على التماهي مع الاتجاهات العامة للسياسة التي يتبناها النظام، من أجل تعزيز فرصه في الفوز بالانتخابات الرئاسية القادمة وتجديد ولايته الرئاسية لمدة أربعة أعوام أخرى. ومن هنا، تعمد الرئيس خلال الفترة الأخيرة تأكيد دعمه للدور الذي تقوم به إيران في دعم حلفائها في المنطقة، خاصة نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وحزب الله اللبناني الذي يشارك بقوة في الصراع السوري إلى جانب القوات النظامية، فضلا عن الميليشيات الشيعية التي قامت إيران بتكوينها وتدريبها لمساعدة النظام السوري على مواجهة الضغوط التي تفرضها قوى المعارضة والميليشيات المسلحة والإرهابية التي سيطرت علي مناطق عديدة في سوريا، إلى جانب حركة الحوثيين في اليمن.

كما أنه كان حريصا أيضا على توجيه انتقادات قوية سواء للولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإجراءات التصعيدية التي تتخذها ضد إيران، أو لبعض القوى الإقليمية التي تسعى إلى مواجهة طموحات إيران في ممارسة دور إقليمي رئيسي في المنطقة.

فقد أكد الرئيس روحاني، خلال لقاءه الدكتورة هدية عباس رئيس مجلس الشعب السوري، في فبراير ٢٠١٧، مواصلة دعم بلاده لسوريا في مواجهة الإرهاب. وقبل ذلك، قال خلال لقاءه رئيس الوزراء السوري عماد خميس، في ١٨ يناير من العام ذاته، أن "تحرير حلب ووقف إطلاق النار خطوتان مهمتان لتحقيق الاستقرار في سوريا" في إشارة إلى انتهاء معركة حلب في منتصف ديسمبر ٢٠١٦، بإخراج قوى المعارضة منها، بشكل اعتبرته إيران والنظام السوري والميليشيات الحليفة انتصارا يعزز موقع النظام في المفاوضات التي تجري برعاية الأمم المتحدة، وبتفاهمات بين روسيا وتركيا وإيران، في كل من جنيف والأستانة.

كذلك، كان لافتا، أن وزير الخارجية محمد جواد ظريف حرص على إعلان موافقة السلطات الإيرانية على استخدام المقاتلات والقاذفات الروسية للقواعد الجوية الإيرانية في الهجمات التي تشنها على مواقع المعارضة والميليشيات الإرهابية والمسلحة داخل سوريا، وذلك بالتزامن مع الزيارة التي قام بها حسن روحاني إلى روسيا ولقاءه مع الرئيس الروسي فيلاديمير بوتين، في ٢٧ مارس ٢٠١٧.

وهنا، فإن اتجاهات عديدة أشارت إلى أن حرص ظريف على الإعلان عن هذا القرار كان رسالة من حكومة روحاني إلى القيادة العليا في الدولة، ممثلة في المرشد خامنئي، فضلا عن الحرس الثوري، بأنها لا تتبنى سياسة بعيدة عن تلك التي تتبعها القيادة في التعامل مع تطورات الصراع في سوريا.

وبالطبع، فإن هذا التوافق الداخلي الإيراني على ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم للنظام السوري، يزيد من احتمالات التصعيد مع الإدارة الأمريكية، في ضوء اتجاه الأخيرة إلى الإعلان عن أنها سوف تعمل، خلال المرحلة المقبلة، على تقويض الدور الإيراني داخل سوريا، باعتبار أنه يأتي في المرتبة الثانية في قائمة أولوياتها بعد الحرب ضد تنظيم "داعش".

٢. فتح قنوات تواصل: وهو مسار لا يمكن استبعاده رغم العقبات العديدة التي قد تحول دون تحققه. فمع أن احتمال التصعيد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية خلال المرحلة القادمة يبقى الأكثر ترجيحا، في ضوء الإجراءات المتبادلة التي اتخذها الطرفان، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة احتمالا آخر في أن تنجح الدولتان في تأسيس قنوات تواصل لبحث الخلافات العالقة بينهما حول الاتفاق النووي والملفات الإقليمية الأخرى التي تحظى باهتمام مشترك،وهذا الأمر يتوقف علي نتيجة الانتخابات الرئاسية .

وهنا، فإن ثمة اعتبارات عديدة يمكن أن تدفع في هذا الاتجاه. يتمثل أولها، في أنه في مواجهة جماعات الضغط التي تعمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على عرقلة تحسين العلاقات واستثمار الاتفاق النووي لإنهاء القطيعة السياسية بين الطرفين منذ عام ١٩٧٩، فإن ثمة أطرافا أخرى تبذل جهودا، لا سيما داخل الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إقناع الإدارة الأمريكية بإمكانية التوصل إلى تفاهمات مع إيران حول الملفات الخلافية المشتركة.

ويبدو ذلك جليا في بعض الدراسات التي ينشرها بعض الباحثين الأمريكيين من أصول إيرانية في عدد من مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية وبعض الدوريات الأكاديمية البارزة، على غرار مجلة "فورين أفيرز" Foreign Affairs، التي نشرت، في يناير ٢٠١٧، دراسة لكل من بايام محسني مدير مشروع إيران في جامعة هارفارد، ومحسن كالوت الباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعة نفسها، تدعو صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة التوصل إلى تفاهمات مع إيران حول الأزمات الإقليمية المختلفة، خاصة أن التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط تصب، وفقا لها، في صالح "المحور الإقليمي" الذي تقوده طهران.

وينصرف ثانيها، إلى أن الملفات الإقليمية تبدو متشابكة، في وقت لم تضع الإدارة الأمريكية الجديدة سياسة خارجية مستقرة بعد رغم أنها بدأت تتحرك في هذا السياق، وهو ما يعني أنها سوف تستغرق وقتا ربما لا يكون قصيرا في بلورة أنماط تفاعلاتها مع التطورات التي تشهدها تلك الملفات، والتي تشارك قوى وأطراف عديدة في تحديد اتجاهاتها على غرار روسيا وتركيا وبعض دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وغيرها. كما أن إيران بدورها تواجه ضغوطا إقليمية لا تبدو هينة، نتيجة استنزاف قدراتها في صراعات إقليمية متعددة، خاصة في سوريا واليمن، بشكل يعني أنها ليست في وارد المغامرة بدعم فرص الدخول في مواجهة مباشرة مع وشنطن.

أما ثالثها وأهمها، فيتعلق بأن أى خطوة غير محسوبة قد يتخذها أى من الطرفين يمكن أن تفرض تداعيات سلبية على مصالحه، خاصة في حالة ما إذا أدت إلى توقف العمل بالاتفاق النووي، والذي ربما ينتج تداعيات وخيمة، يأتي في مقدمتها عودة إيران إلى تطوير برنامجها النووي مرة أخرى، وتزايد احتمالات نشوب مواجهة عسكرية في الخليج، واتساع نطاق التوتر مع القوى الدولية المعنية بالصفقة النووية.

وفي النهاية، ربما يمكن القول إن ثمة متغيرات عديدة سوف تؤثر في فرص تحقق أى من هذين المسارين، يأتي في مقدمتها التطورات التي يمكن أن تشهدها الصراعات الإقليمية المختلفة، وعلى رأسها الصراع السوري، الذي يبدو أنه سوف يكون أحد أبرز الملفات الإقليمية التي سوف تحدد أنماط التفاعلات بين طهران وواشنطن خلال المرحلة القادمة، ونتائج الانتخابات الرئاسية الايرانية .